جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

سبل تطوير العلاقة مهنيا بين الإعلاميين ومسئولي الأمن

د. سعيد بن مصلح السريحي

٢٠٠٦

سبل تطوير العلاقة مهنياً
بين الإعلاميين ومسؤولي الأمن

د. سعيد بن مصلح السريحي

١. سبل تطوير العلاقة مهنياً بين الإعلاميين ومسؤولي الأمن

بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية علاقات التشاكل بقدر ما بينها من علاقات الاختلاف، وإذا كان نبل المقصد المتمثل في السعي إلى غايات وطنية نبيلة تستهدف قيام مجتمع آمن مستقر خال من الجريمة ومن الأسباب المؤدية إليها هو ما يشكل القاسم المشترك بين أجهزة الإعلام وأجهزة الأمن ويستوجب قيام تعاون كامل بينها؛ فإن اختلاف فلسفة كل من الطرفين وآليات عملهما، من حيث اعتماد الإعلام على النشر والإعلان واعتماد الأمن على الطي والكتمان، هو ما يشكل أساس الاختلاف بينهما ويقود إلى خلاف يبدو معه وكأنهما طرفان متنافران تحتاج العلاقة بينهما إلى ضبط يستند إلى جملة من القوانين والأنظمة تدعم فيها المؤسسة الرسمية جانب الأجهزة الأمنية بينما تدعم مؤسسات المجتمع المدني جانب الأجهزة الإعلامية.

وإذا كانت القوانين والأنظمة الداعمة لفلسفة الأمن وتكريس آلياته تزداد تشدداً وصلابة بتنامي التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية والتي جاءت الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية مشكلة ذروتها فإن تنامي مفهوم حقوق الإنسان وحرية التعبير وتبلور مؤسسات المجتمع المدني أصبح اكبر داعم لتلك التطلعات التي تتوخى إتاحة مساحة أكبر للإعلام وحماية العاملين فيه من سطوة وسلطة الأنظمة والقوانين التي تستوجبها الأوضاع الأمنية وما تواجهه من تحديات وهي القوانين والأنظمة التي تراها الأجهزة الأمنية ضرورية لضمان أدائها عملها على نحو متكامل وتحقيق هدفها الساعي لتوفير أمن واستقرار المجتمع في الوقت الذي تنظر فيه الأجهزة

الإعلامية إلي تلك القوانين والأنظمة على اعتبار أنها معطلة لأدائها متعارضة مع حرية النشر وحق التعبير ، ومن خلال ذلك كله أصبحت الأجهزة الأمنية ومن خلفها المؤسسة الرسمية والأجهزة الإعلامية ومن ورائها مؤسسات المجتمع المدني تدوران في فلكين متناقضين متعارضين بحيث تحول كل شرط أمني إلى قيد على الإعلام وتحول كل تقدم إعلامي إلى تفريط في شرط أمني

وليس لنا إذا ما دققنا النظر وتوخينا العدل أن ننسب حدة هذا التعارض الذي يبلغ حد التناقض إلى طبيعة السلطات الرسمية وما يمكن إن تندرج تحته من تصنيفات تسمها بالديكتاتورية حينا أو تسبغ عليها وصف الديموقراطية حينا آخر أو تتركها في أغلب الأحيان متأرجحة بين هذا وذاك ، فقد أثبتت لنا الأحداث الإرهابية الأخيرة مدى ضيق أكثر الأنظمة ادعاء للديموقراطية بما كانت تمنحه لأجهزتها الإعلامية من حرية وتبنيها لما كانت تنعاه على الأنظمة التي كانت تسمها بالديكتاتورية من إجراءات تحد من نشاط الأجهزة الإعلامية وتفرض عليها القيود المشددة التي أصبحت تراها ضرورية لتحقيق الأمن العام والاستقرار مما يعد المصلحة العليا للوطن التي يمكن أن تندرج تحتها كافة الإجراءات بدء من الضروري الخاضع لأحكام الدستور وانتهاء بالقمعي الذي تبيحه قوانين الطوارئ وأصبح من المؤكد أن (جوبلز) لم يعد وحده من يضع يده على مسدسه إذا ذكر أمامه اسم المثقف أو الإعلامي . .

ولعل مما يزيد المشكلة تعقيداً ويبلغ بها حد الأزمة أن كلا الجهازين الإعلامي والأمني يعملان بكامل طاقتهما في أوقات الأزمات التي تمر بها الأمم ، وتشحذ التحديات المختلفة عزم العاملين في الطرفين معا مما يدفع كلا منهما إلى توسيع دائرة نشاطه والتوسع في الشروط الضامنة لمجال أوسع

لهذا النشاط والحامية له من أي مؤثرات يمكن لها أن تشتت جهده أو تؤدي إلى محاصره هذا الجهد. لذلك يمكن لنا أن نزعم أن طبيعة العلاقة بين الجهاز الإعلامي والأمني لا تحددها طبيعة الأنظمة والسلطات التي يخضع لها كلا الجهازين يقدر ما تحددها طبيعة الأزمات التي توجه الأمم، ولعلنا لسنا بحاجة هنا إلى التذكير بما قد أصبحت الأجهزة الإعلامية الأمريكية تواجهه من ضغوطات في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر على نحو لم يعد بالإمكان معه طرحها كنموذج لما تتطلع إليه أجهزة الإعلام العالمية من حرية وأصبح الخروج عن الخط العام للسياسة الأمريكية كما يرسمها الكونجرس أو البيت الأبيض خروجا عن المصلحة العليا للوطن يعرض الإعلامي للمساءلة والمؤسسة الإعلامية للإغلاق.

١ .١ الإعلام الأمني

وإذا كانت الأزمات تفضي إلى تقاطع عمل الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية وتعارضها كذلك فأن هذه الأزمات نفسها لا تلبث أن تكشف لكل من الجهازين مدى حاجته إلى الجهاز الآخر على نحو من شأنه أن ينقل طبيعة العلاقة بينهما من دائرة التقاطع والتعارض والتناقض إلى أفق التكامل والتعاون ويضع في دائرة الوعي والعمل الهدف المشترك لهما والذي يصب في خاتمة المطاف في صالح المصلحة العليا التي تهدف إلى ضمان أمن المجتمع واستقرار الوطن.

من هنا يكون بإمكاننا أن نرصد في أوقات الأزمات أمرين يبدوان متعارضين يتمثل الأول في اشتداد التوتر بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية ويتمثل الثاني في الدعوات المتوالية للتعاون بينهما وبحث السبل التي يكون بإمكانها الخروج بكلا الجهازين من دائرة الصراع إلى دائرة التكامل

وقد امتدت الدعوة إلى قيام التكامل بين الأجهزة الإعلامية والأمنية من دراسات المختصين إلى توصيات الندوات حتى انتهت إلى قرارات المسئولين وانعقاد المؤتمرات التي تجمع بين القائمين على القطاعين الأمني والإعلامي لبحث أفضل السبل التي بإمكانها أن تحقق التعاون المشترك وكانت نتيجة هذه الدعوات إلى قيام التكامل بروز وظيفة جديدة للإعلام تتمثل في الوظيفة الأمنية أو ما يمكن تسميته بالإعلام الأمني.

وإذا كانت الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في البند أولا / ا/ ٥ قد نصت على تضمين السياسة الوطنية في كل دولة عددا من تدابير الوقاية من الإرهاب فإنها قد أكدت على أن من أبرز تلك التدابير تكثيف استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتنمية الوعي العام الوطني والقومي.

ويشير اللواء الدكتور محمد فتحي عيد في بحثه حول (دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الإرهاب) إلى أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام قد بدأ قبل اعتماد الاستراتيجية بأربع سنوات وذلك حينما ناقش مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته السادسة والعشرين التي عقدت بالقاهرة في شهر يوليو عام ١٩٩٣ قضية الإرهاب وتناولت المناقشات مشروع خطة لمواجهة الإرهاب تدعو إلى توعية الرأي العام داخل الوطن العربي وخارجه بمخاطر مشكلة الإرهاب التي تهدف إلى عزل المجتمعات العربية عن العالم وذلك من خلال تغطية المشكلة إعلاميا على أوسع نطاق ممكن وتبصير الرأي العام العربي من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة بمسؤولياته الأسرية نحو حماية الأجيال الناشئة من السقوط في براثن الإرهاب وتلبية حاجة الشباب من كل الميادين والارتقاء بوعيهم الثقافي وضرورة وضع خطة للتنوير الديني لتقديم الدين في صورته الصحيحة السمحة بعيدا عن روح التعصب وتكثيف البرامج الإعلامية التي تبرز خطورة

الإرهاب على المكونات الرئيسية لاقتصاد العرب والتزام وسائل الإعلام بالموضوعية حتى لا تقع فريسة للشائعات والأقاويل[1].

وأكدت ندوة «الإعلام الأمني . المشكلات والحلول» التي عقدتها جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة الأزهر سنة ١٩٩٧ على تعاون المؤسسات الأمنية مع المؤسسات الإعلامية للقيام بالدور الاجتماعي الذي يتوجب القيام به كما دعت الندوة إلى تيسير حصول وسائل الإعلام على المعلومات الصحيحة والدقيقة حول القضايا الأمنية[2].

وقبيل انعقاد القمة العربية الأخيرة تحدث وزير الإعلام المصري آن ذاك صفوت الشريف إلى الصحفيين مؤكدا على أهمية التعاون الكامل بين الإعلام وأجهزة الأمن وقال : إن الإعلام حينما يقوم بدوره في التعليم والتوعية وطرح الحقائق وتبصير المجتمع وتنويره فإن المجتمع يكون محفزا وواعيا وفاهما كافة الأمور في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة[3].

وفي هذا الإطار يبدو لنا الاجتماع المشترك لمجلس وزراء الداخلية والإعلام العرب الذي عقد في تونس تتويجا للرغبة في التعاون بين الجهازين الإعلامي والأمني لأداء رسالة مشتركة تجاه مجتمع عربي يواجه تحديات داخلية وخارجية توشك أن تعصف بأمنه واستقراره وذلك ما لمسه صاحب

---

(١) اللواء د. محمد فتحي عيد : دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الإرهاب (جامعة نايف للعلوم الأمنية ـ مكافحة الإرهاب، الرياض ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)

(٢) د. أحمد عمر هاشم : الدور الديني والإعلامي في مناهضة الظواهر الإسلامية بالنسبة للإعلام الإسلامي ؛ وثائق الندوة العلمية الخامسة والأربعين ، القاهرة ، ١٩٩٧م.

(٣) تقرير الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٣م

السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز في كلمته التي ألقاها في افتتاح أعمال الاجتماع والتي جاء فيها : (إن الحاجة ماسة إلى تضافر جهود مختلف الهيئات ومؤسسات المجتمع لترسخ قاعدة الأمن في وطننا العربي واستمرار ثباتها ، ويأتي في مقدمة تلك الهيئات والمؤسسات الأجهزة الإعلامية التي تحتل مكانة مهمة وخطيرة على حد سواء في منظومة الأمن الشاملة في المجتمعات الحديثة باعتبارها مؤسسات يتكامل دورها مع المؤسسات الأمنية المعنية في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل إذ لا يقف دور وسائل الإعلام عند وظيفة نشر المعلومات بين قطاعات المجتمع المختلفة بل يتعدى ذلك إلى تكوين الاتجاهات وتغيير أو تدعيم القائم منها ، إضافة إلى التأثيرات السلوكية المحتملة الناتجة عن التعرض لمضامين وسائل الأعلام وهو الأمر الذي يجعل من هذه الوسائل أحد الأسباب الرئيسية في فقدان الأمن والوئام الاجتماعي إذا سارت في غير ذلك الاتجاه)[1] .

١ .٢ التعاون والتبعية

وإذا كان هذا التعاون والتكامل المنشود بين الأجهزة الأمنية والأجهزة الإعلامية من شأنه أن يرسخ الوظيفة الاجتماعية للإعلام في الوقت الذي يجسر فيه العلاقة بين الجهازين الإعلامي والأمني ويخفف من حدة التباين بينهما فلا يعود الجهاز الأمني قيدا على الإعلام ولا يعود الإعلام مصدر إرباك وتشويش على الأمن ـ إذا كان ذلك كذلك فإننا لا يمكن لنا إن نتجاهل ما قد ينبثق من مفهوم هذا التعاون ، حينما يكون مطالبة من الأجهزة الأمنية ومباركة من الإعلام الرسمي ، من إحساس بالتبعية يبدو معه الإعلام مجرد

---

(٤)وكالة الأنباء السعودية ١٢/ ١١/ ١٤٢٣ ، ١٥/ ١/ ٢٠٠٣م

وسيلة من وسائل الأمن ويكون دورالاجهزة الإعلامية دورا تابعا ينحصر في تبني الاطروحات الأمنية وإعادة إنتاجها متخلية عن دورها الأساسي المتمثل في الحيادية بين كافة الأجهزة والمؤسسات والتوجهات المكونة للرأي العام.

وتثير هذه التبعية المخاوف من أن يتحول التعاون إلى قيد لمصادرة حرية الإعلام ولذلك يمكن لنا أن ننظر بتفهم لما أثارته منظمة العفو الدولية من تحذير أن تتحول عملية مكافحة الإرهاب إلى قيد على حرية التعبير وذلك في بيانها الذي أصدرته في أعقاب اختتام اجتماع وزراء الإعلام والداخلية العرب في تونس ، وقد ذكَرت منظمة العفو الدولية في بيانها ذلك الحكومات بالواجبات المترتبة عليها في احترام حرية التعبير والإعلام وحمايتها كما هي مكرسة في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأعربت المنظمة عن قلقها من أن الإجراءات المقترحة التي وافق عليها الاجتماع في مجال الإعلام يمكن أن تنتهك بصورة جدية حرية التعبير التي تراجعت أصلا بفعل الرقابة والتخويف والاضطهاد الروتينيين للصحفيين والناشرين وأصحاب وسائل إعلام المستقلة[1].

وقد لاحظ د. أحمد عبد الملك في بحثه حول دور الإعلام في دعم الأمن العربي ما يعانيه الإعلام من أسلوب يتسم بالإرشادية والفوقية عند ممارسته لدوره الأمني وقال: نلاحظ أن دور الإعلام يتركز حول موضوع التوعية بالأمور الأمنية، وهذا التركيز نراه في موضوعات محددة وغالبا ما يكون وقتيا ويرتبط بحادث معين كما أن الأسلوب المتبع في التوعية نجده

(١) المنظمة العربية لحرية الصحافة (APFW) ١٧/ ١/ ٢٠٠٣م

«فوقيا» إرشاديا دونما الغوص في المشكلة وتبيان أسبابها ووسائلها . وأوضح عبد الملك أن فعالية الرسالة الأمنية تتجلى في محورين أولهما داخلي والأخر خارجي ويمكن للإعلام الأمني أن يؤدي دوره إذا أوجدنا التوازن بين ما تريده أجهزة الأمن وما يريده الجمهور عن طريق فحوى الرسالة الإعلامية [1].

وإذا لم يكن لنا بد من الاعتراف بأن هذا الدور المحدد والأسلوب الإرشادي الفوقي يشكل عجزا لدى الإعلام عن تفهم الدور الأمني المنوط به فإنه لابد لنا من أن نعيد ذلك العجز إلى التبعية التي اشرنا إليها والى أن الإعلام يتحول في وقت الأزمات إلى مجرد حامل رسالة أمنية يتم صياغتها وتحدد مواعيد بثها وسبل إيصالها من قبل الأجهزة الأمنية دون أن تكون نابعة من استراتيجية مشتركة تضبط طرفي المعادلة وتمكن كل طرف من الطرفين من اتخاذ ما يراه ملائما من تصور للعملية الأمنية ما دامت المصلحة العليا هي الهدف الذي يسعى كلا الطرفين إلى تحقيقه .

١ .٣ نحو تكامل منشود

لكي يتحقق التعاون بين الأجهزة الأمنية والأجهزة الصحفية فإنه ينبغي عليه أن ينبني على مفهوم التكامل وهو مفهوم يتجاوز بالإعلام أن يكون مجرد نشرة صادرة عن الجهات الأمنية ينبغي له أن يكون متحررا من شرط التطابق في الآليات والتصورات وان يكون نابعا من وعي إعلامي حر بالمسألة الأمنية

---

(٦) د. أحمد عبد الملك : الأمن العربي . . التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ـ وثائق الندوة المعقودة من ٩ ـ ١١/ ١/ ١٩٩٦ مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي ط أولى ١٩٩٦

مع التأكيد على أن هذا التحرر وهذه الحرية لا يمكن لها أن تتعارض مع المصلحة الوطنية العليا على شرط أن لا يكون تحديد مفهوم المصلحة الوطنية العليا حكراً على الأجهزة الأمنية فهو مفهوم شامل تشارك في صياغته وتحديده مختلف المؤسسات الرسمية كما تشارك في بلورته مؤسسات المجتمع المدني وتحدد معالمه الطاقات الوطنية المنتجة على كافة الأصعدة سواء السياسي أو الاجتماعي أو الديني أو الثقافي أو الاقتصادي، أن شرط التكامل يصبح عندئذ هو الإيمان المتبادل بحرية كل من الجهازين الأمني والإعلامي وانطلاق كل منهما من خلال وظائفه الأساسية لكي يلعب دوره كاملا بغية الوصول إلى غايته والمتمثلة في استقرارالوطن وأمن المواطن، وإذا ما تحقق ذلك انتهت مخاوف التبعية ولم يعد لأي جهة الحق في التخوف على حرية الإعلام والتوجس من أن تصبح الوظيفة الأمنية قيداً يحول بين الإعلام والأداء الحر الفعال.

لذلك كله فإن علينا أن نضع الوظيفة الأمنية للإعلام في سياق الوظائف الأساسية المتبعة له دون أن نجعلها وظيفة مرحلة من قوائم الأمن إلى قوائم الإعلام ودون أن تصبح الأجهزة الإعلامية قائمة بالعمل إنابة عن الأجهزة الأمنية.

إن الوظيفة الأمنية ليست استثمارا للإعلام باعتباره مجرد وسيلة نشر لمرئيات الأجهزة الأمنية ولكنها الوظيفة التي يمكن للإعلام من خلالها أن ينهض بدوره تجاه أمن الوطن والمواطن وبذلك يتحقق التكامل بينه وبين الجهاز الأمن وهو تكامل ينطلق من وظائف الإعلام الأساسية ليصب في غاياته السامية.

لذا أبدي توجسي من مصطلح (الإعلام الأمني) وانظر إليه باعتباره مرحلة رمادية بين الآمن والإعلام فهو ليس موضوعا أمنياً كما انه ليس موضوعا إعلامياً بل مسافة محايدة يستسلم فيها الإعلام للشرط الأمني متخلياً

عن حريته ومبادئه ، كما إن وجود (الإعلام الأمني) يقتضي وجود (إعلاميات) أخرى كالإعلام الاقتصادي والاجتماعي والديني وبذلك يتفتت الإعلام دون أن يضبطه ضابط .

إن بديل (الإعلام الأمني) هو (الوظيفة الأمنية للإعلام) وهي بذلك وظيفة تنبثق عن الإعلام نفسه وتضبطها أهدافه ومعاييره وتكون وظيفة مستمرة له لا يحدها مجال ولا تفرضها ظروف طارئة .

إن المنطلق الأساسي لهذه الوظيفة الأمنية هو الوظيفة الأساسية للإعلام باعتباره إبلاغا ومقتضى الجذر اللغوي للإعلام هو أن يكون معلِما أي مبلغاً وناشراً للخبر وما يستتبع الخبر من شرح وتفسير وإيضاح للملابسات التي تحيط به .

وقد حدد هارولد لازويل وظائف الإعلام في ثلاث وظائف هي :

أولا : مراقبة البيئة : وتعني تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة سواء في خارج المجتمع أو داخله وهي ما تسمى بوظيفته الإخبار . أي أن تكون الأخبار في متناول الجميع وبهذه الوظيفة يتمكن المجتمع من التكيف مع الظروف المتغيرة .

ثانيا : الترابط : وتعني التفسير والتحليل والتعليق على الأحداث في البيئة وتوجيه السلوك كرد فعل لهذه الأحداث وهو ما يعني إيجاد الرأي العام . . فالاتصال هو الذي يوجه الرأي العام . . وبدون الرأي العام لا تستطيع الحكومات أداء مهامها في المجتمعات الديمقراطية . ولذلك فمن الضروري وجود قدر من الإجماع أو الترابط في المجتمع تجاه القضايا الأساسية .

ثالثا : نقل التراث الاجتماعي «الوظيفة الثقافية» : - يعتمد التراث الثقافي أساسا على توصيل المعلومات والقيم والمعايير الاجتماعية من جيل لآخر ومن أعضاء في الجماعة إلى أعضاء جدد انضموا إليها . . وهو ما يعرف بالنشاط التعليمي .

وأضاف برتون ولازرسفيلد ثلاث وظائف أخرى للإعلام نقف منها على وظيفتين أساسيتين هما التشاور بمعنى تبادل الآراء حول الأفكار والقضايا والناس والمنظمات والحركات ، وفي أي مجتمع حديث فإن وسائل الأعلام تؤدي هذه المهمة فتلفت النظر إلى القضايا والموضوعات الهامة وتعمل على إضفاء الشرعية والألفة على الأفكار والناس .

أما الوظيفة الأخرى فهي فرض المعايير الاجتماعية إذ يعمل الإعلام على الحفاظ على المعايير أو القيم العامة والكشف عن الانحرافات التي تحدث من هذه المعايير وذلك لحماية المجتمع من التقلبات والتوترات[1] .

من خلال إدراكنا لهذه الوظائف الأساسية للأعلام يكون بإمكاننا أن ندرك أن الوظيفة الأمنية المتوخاة من وراء عمله أكثر شمولا ورسوخا من أن يتم تحديدها في إطار ما تتطلع إليه الأجهزة الأمنية فحسب فهي وظيفة تحددها ثقافة الوطن والقيم السائدة فيه وكذلك اتجاهات الرأي المتبلورة بين فئاته وهي الوظيفة التي يمكن لها أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق أمن وقائي يسبق حدوث الجريمة ويعمل على معالجة الأسباب المؤدية إليها عبر معالجة الاختلالات التي قد تعتور المجتمع في مراحل تحولاته وتعرضه للتأثيرات المختلفة سواء ما كان منها وافداً أو ما كان نابعا من داخل ثقافته وما قد يكون

(٧) د . محمد منير حجاب : الإعلام والتنمية الشاملة ١٣١-١٣٣ - دار الفجر للنشرة والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠٣ م .

مندسا في ثناياها من انحرافات لا تتبينها العين الأمنية بقدر ما تستبين انبثاقاتها الأولي العين المثقفة .

١ .٤ سبل تعزيز التكامل

ولكي يتحقق التكامل بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية لابد من تضافر جملة من الشروط تمكن كلا الطرفين من أداء دوره على النحو الأمثل وتحقيق هدفه الذي يتوخاه والذي يستمد منه شرعيته والمتمثل في قيام مجتمع آمن مستقر خال من الجريمة ومن العوامل المؤدية إليها ، وبالإمكان إيجاز هذه الشروط في النقاط التالية :

أولا : التزام الإعلام بقوانين النشر وأنظمة المطبوعات في الدول التي يصدر فيها وهي تلك القوانين التي تستهدف حماية المقومات الأساسية في المجتمع وعلى رأسها عدم المساس بالدين وبالأخلاق وبالآداب العامة والوطن وإذا ما التزم الإعلام بهذه السياسات لم يكن هناك من مبرر لاعتباره مصدر إزعاج لأمن المجتمع أو إرباك يضاف إلى التحديات التي تواجهها الأمة .

ثانيا : التزام الإعلام باحترام الحقيقة والموضوعية ويترتب على ذلك عدم نشر الأخبار الكاذبة والمزورة وعدم الاستسلام للشائعات والابتعاد عن تضليل الناس والبراءة من التحيز لطرف دون آخر .

ثالثا : وعي العاملين في الحقل الإعلامي بحقيقة التحديات التي تواجه الأمة وتبنيهم لحجم تأثيراتها وأضرارها وكذلك معرفتهم الدقيقة بالجهات التي تقف وراءها والأشخاص الذين يحركونها وينبني على ذلك وعي الإعلام بدوره في مواجهة هذه التحديات والوقوف إلى جانب الوطن والأمة في صدها وكشف مكامن الخطر فيها وتوعية المجتمع

بأضرارها وفضح الجهات التي تقف وراءها وتحذيرهم من الوقوع في براثن الذين يكيدون للأمة ويستهدفون الإضرار بأمنها واستقرارها .

رابعا : ينبغي على العاملين في الحقل الإعلامي إدراك مدى حساسية المسائل الأمنية وما تحتاجه عمليات الكشف والتحقيق من سرية وكتمان وبعد عن الإثارة والتشويش ولذلك ينبغي أن تعتمد أجهزة الأمن نفسها مصدرا أساسيا للخبر الأمني وكشف ملابساته على النحو الذي لا تتعارض فيه مسألة النشر مع آليات العمل الأمني .

خامسا : في مقابل ذلك ينبغي أن تعي الأجهزة الأمنية حقيقة دور العمل الإعلامي وما ينبغي أن يتحقق له من حرية التعبير وهو وعي يرتكز على تفهم أن العاملين في حقل الإعلام هم مواطنون يمتلكون نفس الانتماء للوطن والولاء لقيادته ومؤسساته ويحرصون نفس الحرص على سلامته وضمان استقراره وأمنه ، ولذلك ينبغي أن تتنزه النظرة إليه من عوامل الشك والريبة وأن يبرأ التعامل معه من صور التحفظ والتخوف .

سادسا : إن العمل الإعلامي عمل قائم على المعلومة وما لم يتم توفير هذه المعلومة فإن الإعلام عندئذ سوف يتحول إلى مجرد وعظ وإرشاد وسوف يؤدي ذلك إلى انصراف المجتمع عن متابعته وبالتالي إفشال الدور الذي يمكن ينهض به ، كما أن المعلومة الصحيحة هي أفضل وسيلة لطرد الشائعات وكشف زيفها ولذلك ينبغي على الأجهزة الأمنية أن تبادر إلى تقديم المعلومة الصحيحة إلى الأجهزة الإعلامية وأن يتم توفير هذه المعلومة في وقت ملائم يمكن الإعلام من متابعة الأحداث ونقل الحقائق إلى المواطنين وما من سبيل إلى حماية المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره مثل وضعه أمام الحقائق كاملة بحيث

يستبين له حجم المخاطر التي تواجهه من قبل هذه الجهة أو تلك وبالتالي يتمكن من اتخاذ الحذر او الحيطة ولا يتردد في التعاون مع كافة الأجهزة الأمنية والإعلامية على النحو الذي يجعل كل مواطن رجل أمن في موقعه.

سابعا: على الأجهزة الأمنية والإعلامية أن تتذكر دائما أننا نعيش عصر الثورة التقنية وتطور وسائل الاتصال وأن العالم قد أصبح قرية كونية وأنه قد أصبح بإمكان المجتمع أن يصل إلى المعلومة في أي موقع ومن خلال أي قناة ولذلك كله ينبغي على الأجهزة الأمنية والإعلامية أن تتوخى الدقة في تقديم المعلومة وأن تعتمد أسلوب الشفافية والمكاشفة على النحو الذي يؤكد احترام وعي القارئ والمتابع وبذلك وحده تتمكن من إقناعه وكسب موقفه لصالح ما تتوخاه من تقديم الخبر له وكذلك حمايته من أن يقع فريسة لأخبار مغلوطة أو ملفقة تستهدف زعزعة أمنه والنيل من استقرار الوطن.

ثامنا: في ظل الأحداث المتوالية والتحديات المتعددة لابد من التنسيق المستمر بين الأجهزة الإعلامية والأمنية عن طريق عقد اللقاءات والندوات التي تجمع بين العاملين في كلا الحقلين تتم من خلالها مراجعة الاستراتيجيات واقتراح الخطط والآليات المختلفة والتشاور في السبل المثلي التي تمكن كلا الجهازين من تحقيق الأهداف المرجوة.

وأرى أن على كلا الجهازين الإعلامي والأمني أن ينظر إلى الهدف السامي المشترك لكل منهما والمتعلق بالمصلحة الوطنية العليا باعتباره القاسم المشترك الأعظم لنشاطات العاملين في الجهازين حتى وإن اختلفت آليات العمل أو تداخلت صلاحيات الطرفين وبذلك كله نستطيع أن نضمن التفاهم المشترك الذي ينبني عليه التكامل المنشود.